تترقّب درعا في الجنوب السوري مصيرها، بعد عجز قوات النظام عن تحقيق تقدّم خلال محاولتها اقتحام احياء درعا البلد في الأيام الماضية، بل إنها تعرضت لانتكاسة، فيما وقفت روسيا على الحياد، لتسعى اليوم لتطبيق تسوية جديدة، توّسس لتهدئة شاملة في الجنوب السوري

درعا: مغامرة فاشلة للنظام

ترقّب مصير المفاوضات وجيش الأسد يضغط بتعزيز قواته

حاول النظام السوري السيطرة على أحياء درعا البلد (فرانس برس)

أمين العاصي

يترقب سكان محافظة درعا، جنوبي سورية، نتائج الاجتماعات المتواصلة منذ أول من أمس الجمعة، الجارية بين اللجان المركزية في هذه المحافظة وبين النظام السوري برعاية من الجانب الروسي، لحسم مصير أحياء درعا البلد، التي حاولت قوات النظام ومليشيات تساندها اقتحامها منذ أيام، إلا أنها جوبهت بمقاومة من مقاتلين محليين أجبروها على التراجع.
وحول هذه الاجتماعات، يقول الناشط الإعلامي أحمد المسالمة، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه من المقرر أن تستمر الاجتماعات بين وفد من اللجان المركزية التي تمثل أهالي المحافظة وبين الجانب الروسي، مشيراً إلى أن الأمور «تتجه نحو تهدئة وتسويات وتنظيم انتشار جيش النظام في عموم محافظة درعا». ويوضح أن الفصائل المحلية التي وقفت بوجه قوات النظام في العديد من مناطق المحافظة أعادت العشرات من عناصر النظام الذين كانت قد أسرتهم في الاشتباكات التي جرت الخميس، مشيراً إلى أنه «تم تبادل أربع جثث للثوار مع جثة ضابط من قوات النظام». ويكشف أن الجانب الروسي «يبحث عن تهدئة شاملة في جنوب سورية»، لافتاً إلى أن موسكو «تدرك أنها فقدت ثقة أهالي الجنوب السوري، لذلك تضع اللواء الثامن من الفيلق الخامس المدعوم منها بالواجهة لتنفيذ طلباتها».
وكانت روسيا قد شكّلت هذا اللواء الذي يقوده القيادي السابق في الجيش السوري الحر أحمد العودة، في عام 2018، ويضم المئات من العناصر الذين كانوا ضمن فصائل المعارضة السورية التي اضطرت إلى توقيع اتفاقات تسوية مع النظام منذ ثلاث سنوات، لم يلتزم الأخير بها، وهو ما يدفع الأوضاع في المحافظة نحو التعقيد.
وعلى الرغم من إعلان روسيا عن توصل نظام الأسد وممثلي أهالي درعا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في المحافظة اعتباراً من أول من أمس الجمعة، إلا أن معطيات ميدانية تؤكّد أن النظام السوري لا يزال يحشد قوات في المحافظة استعداداً لجولة جديدة كما يبدو للقتال، في حال فشلت المباحثات التي يرعاها الروس.
وحيال هذه المستجدات، يشير الناشط أبو محمد الحوراني في حديثٍ لـ«العربي الجديد» إلى أن «تعزيزات كبيرة من الفرقتين الأولى والعاشرة، تضم دبابات وراجمات صواريخ، انطلقت من منطقة الكسوة، فجر أمس السبت، ووصلت إلى مدينة ازرع، في حين اتجه قسم منها نحو مدينة درعا». ويبدي اعتقاده بأن «النظام يحاول كما يبدو تجميع قواته في مناطق محدودة، مع سحبه قسماً من قواته مساء الجمعة من الريفين الشرقي والغربي، وأيضاً سحب كامل قواته من بلدة المليحة الشرقية إلى اللواء 52 قرب الحراك ومعبر نصيب الحدودي. كما نقل آليات عسكرية ودبابات من منطقة الري ومجمع السالم بريف درعا الغربي، إلى حي الضاحية بمدينة درعا». من جهتها، ذكرت شبكة «فرات بوست» التي تتابع التطورات في مناطق شرق سورية، أن الفرقة الرابعة التابعة للنظام سحبت نقاطها العسكرية المتمركزة على طريق دير الزور - البوكمال في ريف دير الزور الشرقي باتجاه محافظة درعا وأبقت على نقطة واحدة بالقرب من بلدة البلعوم.
ويبدو أن النظام السوري لا يزال مصرّاً على تسليم المقاتلين المحليين لأسلحتهم، وهو ما ترفضه اللجان المركزية في درعا التي تطالب بانتشار «اللواء الثامن» التابع للجانب الروسي في أحياء درعا البلد، واستبعاد أي وجود لقوات النظام والأجهزة الأمنية التابعة له. ويؤكد القيادي السابق في فصائل المعارضة في الجنوب السوري، العميد إبراهيم جباوي في حديث مع «العربي الجديد» هذا الأمر، مشيراً إلى أن «تأخر الخروج باتفاق في المفاوضات الجارية برعاية روسية يعود إلى رفض الثوار تسليم أي سلاح للنظام، ويرفضون أيضاً إقامة أي نقاط أمنية أو حواجز لقوات النظام داخل أحياء درعا البلد».
ويبدو أن عدم تدخل موسكو في مجريات الصراع العسكري، والذي تقدمت خلاله الفصائل المحلية، كان رسالة واضحة للنظام والإيرانيين أنهم غير قادرين على الحسم من دون تدخل روسي مباشر من خلال القصف الجوي. ويبدو أن أي اتفاق سيحدّ من النفوذ الإيراني في محافظة درعا، المتمثّل بـ«الفرقة الرابعة» التي يقودها ماهر الأسد، ومليشيات أخرى تابعة لها، والتي حاولت فرض سطوتها بالقوة على أحياء درعا البلد، إلا أنها فشلت وتكبدت خسائر كبيرة وظهرت أنها عاجزة عن تحقيق أي تقدم على الأرض.
وإزاء هذه التطورات يعتبر المحلل العسكري العميد مصطفى الفرحات، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الجانب الروسي لم يستطع ضبط قوات النظام والمليشيات الإيرانية وحزب الله في درعا على الرغم من أنه كان الضامن لاتفاقات التسوية التي جرت»، مضيفاً أنه «وصل الأمر بهذه القوات إلى حد اعتقال شبان من محافظة درعا على الحواجز وزجهم في معارك الشمال الغربي من سورية». ويشدّد على أن «المعادلة الآن في درعا إما الاستجرار إلى الموت من خلال العمل مع قوات النظام، أو الوقوف في وجهها». ويعرب عن اعتقاده بأنه «لا يمكن عزل المعطى السياسي عن المعطى العسكري في سورية»، مشيراً إلى احتمال «حصول اتفاق روسي أميركي بعد قمة الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي جو بايدن في جنيف السويسرية في 16 يونيو/ حزيران الماضي، لإيجاد حل سياسي في سورية وهو ما يقلق النظام». ويشير إلى أن الجانب الروسي «لم يدخل المعركة التي جرت في درعا، بل إن اللواء الثامن التابع للروس قدّم تسهيلات للفصائل المحلية، التي واجهت قوات النظام التي لم تعد تملك إرادة قتال وباتت عاجزة تماماً عن تحقيق تقدم من دون الغطاء الجوي الروسي».
ويصف الفرحات ما حصل في محافظة درعا خلال الأيام القليلة الماضية بـ«النصر الكبير للثوار بأسلحة خفيفة»، لافتاً إلى أن «الثوار تعاملوا بوعي كبير وإنسانية مع أسرى النظام من ضباط وعناصر»، مضيفاً: اضطر الأهالي إلى مواجهة النظام بسبب شروطه التعجيزية. واليوم بات الوفد المفاوض الذي يمثّل أهالي درعا بموقف تفاوضي أقوى مع رفض تسليم السلاح، أو انتشار قوات النظام في احياء درعا البلد، أو تهجير أحد من الأهالي إلى الشمال السوري.
وتنقسم مدينة درعا مركز المحافظة التي تحمل ذات الاسم إلى قسمين، يفصل بينهما وادي متفرع من نهر اليرموك، هما: درعا المحطة التي لم تخرج عن سيطرة النظام السوري طيلة سنوات الصراع في الجنوب السوري، ودرعا البلد والذي يشمل طريق السد (نسبة للسد المائي) والمخيم (نسبة لمخيمين يضمان فلسطينيين، ونازحين من الجولان السوري منذ عام 1967).

الفصائل المحلية أعادت عشرات عناصر النظام الذين أسرتهم

تأخر الاتفاق بسبب رفض أبناء المنطقة تسليم سلاحهم

للحديث تتمة...

حدود معركة درعا

عبسي سميسم

فوجئت قوات النظام السوري، ممثلة بالفرقة الرابعة ذات الولاء الإيراني، بردة فعل غير متوقعة من قبل سكان درعا، على التصعيد الأخير الذي قامت به تلك القوات، بصمود سكان درعا البلد التي حاول النظام اقتحامها، كما فوجئت بحجم المساندة التي تلقتها درعا البلد من المناطق الأخرى في شتى أرجاء محافظة درعا، الأمر الذي أدى إلى طرد النظام من عشرات النقاط والحواجز التي كان يسيطر عليها في المحافظة، إضافة إلى أسر عدد من عناصر النظام في تلك المناطق. وعلى الرغم من تراجع النظام في معظم المناطق التي حاول التقدّم إليها، إلا أن روسيا أخذت دور المتفرج ولم تتدخّل إلا حين وصلت المعركة إلى طور المفاوضات، الأمر الذي يفسر التصعيد الأخير على أنه جاء بدفع من إيران. ولكن على الرغم من التقدّم الذي حققه أهالي المحافظة، إلا أنه يقع ضمن إطار التطور الذي يحسّن شروط التفاوض على مطالب محددة، من دون الوقوع في المبالغات التي بدأت تحوّل جرعة الحماس التي تلقاها سكان محافظة درعا، إلى أحاديث عن تحرير مناطق، واستعادة المنطقة إلى سابق عهدها تحت سيطرة المعارضة. هذا الأمر يبدو شبه مستحيل في المرحلة الحالية، فسكان مناطق درعا حالياً لا يمتلكون أكثر من أسلحة خفيفة وفي أحسن الأحوال أسلحة متوسطة، كما أن قوات اللواء الثامن هي وحدة عسكرية تتحكّم بها روسيا وبالطبع لن تسمح لها بلعب أي دور في استعادة أي شبر من محافظة درعا لصالح المعارضة، فعدم التدخّل الروسي في بداية التصعيد لم يكن أكثر من رسالة لإيران لتنبيهها إلى خطورة تدخّلها بشؤون محافظة درعا.
في المقابل، وعلى الرغم من الحشود التي يدفع بها النظام باتجاه درعا تحسباً لفشل المفاوضات، إلا أنه من الصعب عليه في الوقت الحالي القيام بعملية واسعة من دون موافقة موسكو، كما أن عملية عسكرية واسعة في المحافظة تتطلب حشوداً كبيرة وتعزيزات على حساب قواته الموجودة في إدلب، في ظل ضعف في عديد قوات النظام وانحسار مواردها إلى الحدود الدنيا، الأمر الذي يجعل من الصعوبة التعامل مع منطقة واسعة تضم مئات البلدات والقرى مثل محافظة درعا. ومع إدراك أهالي درعا وقوات النظام لهذه المعطيات، يبقى التصعيد القائم في إطار كسب النقاط لتحسين شروط التفاوض حول اتفاق لا تتعدى شروطه عدد الناس الذين يفترض إبعادهم عن المحافظة، وأماكن تمركز حواجز قوات النظام والإفراج عن الأسرى.

«مكافحة الإرهاب الفكري» ذراع للفصائل في العراق

تعمل «هيئة الحشد الشعبي» على تفعيل دور دائرة «مكافحة الإرهاب الفكري» في العراق بعناوين علنية، مثل «معالجة المخلّفات الفكرية لتنظيم داعش»، لكنها في الواقع تروّج للنفوذ الإيراني في العراق

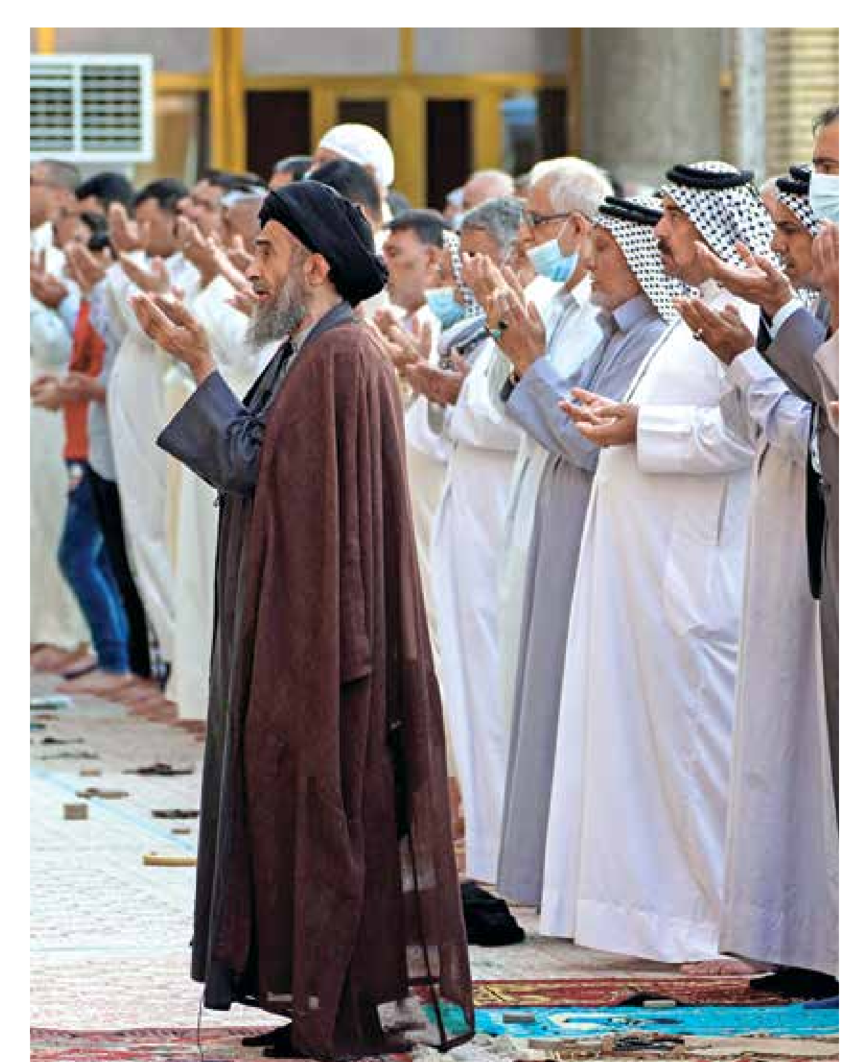
يريد «الحشد» السيطرة على المساجد (فرانس برس)

بغداد ـ **زيد سالم**

في موازاة الانتشار المسلح لعشرات الفصائل العراقية المنضوية ضمن «الحشد الشعبي»، داخل مدن الشمال العراقي وغربه، تبرز واجهات عديدة وبأسماء وعناوين مختلفة تابعة بالمجمل لفصائل بارزة في «الحشد»، مثل «المكاتب الاقتصادية» المتهمة بالتدخل بعقود الإعمار ومناقصات تأهيل المباني والبنى التحتية المدمرة في الموصل وسهل نينوى وصلاح الدين. وتبرز أيضاً لجان «التدقيق والمعلومات»، ومديرية «مكافحة الإرهاب الفكري»، التي نشطت بشكل كبير في الأشهر الماضية، مع إبعادها الكثير من الخطباء ورجال الدين والمدرّسين أو تجميد عملهم تحت عناوين مختلفة.
وتنشط هذه المديرية، التي يمكن اعتبارها الذراع الأحدث لـ«الحشد»، في مدن ومحافظات الأنبار وصلاح الدين وديالى وكركوك ونينوى إضافة إلى بغداد. وتتولى إدارتها شخصيات من جماعة «الرباط المحمدي»، وهي جماعة دينية صوفية برزت في السنوات الأخيرة التي أعقبت تحرير المدن من تنظيم «داعش» بدعم من «الحشد»، بالإضافة إلى بعض الزعامات في «الحشد العشائري» المرتبط تنظيمياً بـ«هيئة الحشد الشعبي».

«وحدة التبليغ الديني»

وتأسست الدائرة في نهاية عام 2017 باسم «وحدة التبليغ الديني»، قبل أن يتغير اسمها إلى «دائرة مكافحة الإرهاب الفكري»، كقسم جديد داخل «هيئة الحشد الشعبي». وهو ما يصفه مراقبون بأنه مخالف للقانون الذي على أساسه تم إنشاء الهيئة عام 2016، وحدد سلفاً وحداتها وأقسامها كمظلة جامعة ومنظمة لعمل نحو 80 فصيلاً مسلحاً. وتظهر أنشطة التشكيل الديني الجديد ضمن الموقع الإلكتروني الرسمي لـ«الحشد الشعبي»، عبر فعاليات مختلفة، مثل حوار الأديان والتسامح بين الطوائف وإعادة النظر بالخطاب الديني وتعزيز الوسطية.
وحيال هذه المواضيع، تحدثت مصادر مقربة من «الحشد الشعبي» عن أن دائرة «مكافحة الإرهاب الفكري» مهمتها مراقبة المُخلّفات الفكرية التي تركها تنظيم «داعش»، بعد سيطرته على مناطق واسعة شمالي العراق وغربه. وتضيف في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن الدائرة تقوم بعمليات إبعاد وتدقيق على هذا الأساس في الهيكل العام للمساجد والجوامع والمنظمات الإسلامية الخيرية والدعوية، إلا أن مسؤولين محليين وسياسيين، بينهم نائب في البرلمان، اتّهموها بكونها تتولى أنشطة سياسية والترويج للفصائل المسلحة الأكثر ارتباطا بإيران، تحديداً مليشيات «كتائب حزب الله» و«النجباء» و«سيد الشهداء» و«عصائب أهل الحق» و«بدر». ويشيرون إلى أنها تُقصي شخصيات محددة وتقرّب أخرى وفقاً لولائها وتوجهاتها السياسية والفكرية، وتفرض نهجاً معيناً مستندة إلى سلطة ونفوذ المليشيات التي تمتلكها في تلك المناطق.
من جهته، يتحدث نائب بارز عن بغداد لـ«العربي الجديد»، عما يصفه بـ«عمليات إقصاء لعشرات من خطباء الجوامع والمساجد والمعلمين والمدرسين في المدارس الدينية منذ عام 2019 ولغاية الآن، وصلت إلى إبعاد بعض خدّام الجوامع بفعل إجراءات دائرة مكافحة الإرهاب الفكري التي باتت تفرض قراراتها على جهات عدة في المدن المحررة ومنها الوقف السنّي، مستمدة نفوذها من هيمنة فصائل الحشد الشعبي وليس من القانون أو الإجراءات الجزائية في القضاء العراقي». ويضيف أن «القائمين على هذه الدائرة يستخدمون شعار محاربة الفكر السلفي التكفيري في عمليات إقصاء غير قانونية بعضها يحمل جوانب شخصية وأخرى سياسية»، واضعاً الإجراءات الأخيرة في إطار «محاولة فرض إرادات وسيطرة على المساجد ومديريات الأوقاف ودور تحفيظ القرآن الكريم، إضافة إلى فرض نمط معين ومحدد من خطب الجمعة والمحاضرات الدينية»، ويعتبر أن مهمة الدائرة تحولت من محاربة أفكار «داعش» إلى عزل شخصيات واستقدام أخرى موالية لـ«الحشد الشعبي»، بما يفرض إرادات على التوجهات الدينية والعقائدية لسكان تلك المناطق.
وحول هذه التطورات، يقول الباحث في الجماعات الإسلامية والفرق فاروق الظفيري، لـ«العربي الجديد»، إن «مكافحة الإرهاب الفكري» تعمل على إقصاء المخالفين لـ«الحشد الشعبي» ووجوده في المناطق الشمالية والغربية من العراق، و«وصمهم بالدعشنة». ويضيف الظفيري أن المديرية التي يرأسها عبد القادر الألوسي وينوب عنه محمد نوري العيساوي، متورطة بالترويج لإيران بشكل مباشر، وأقدمت أخيراً على فتح فروع في مختلف المدن. ويشدّد على أن العنوان الذي تتخذه المديرية للتحرك، مثل الوسطية ومحاربة الإرهاب، مجرد غطاء لأنها بالحقيقة تعمل على خدمة مليشيات محددة وتمكينها في تلك المناطق.
في المقابل، يدافع عادل الكرعاوي، المتحدث باسم حركة «أنصار الله الأوفياء»، إحدى فصائل «الحشد الشعبي» الناشطة في مناطق عدة شمالي البلاد وغربها، عن المديرية. ويقول في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إن «الحشد الشعبي يدرك أهمية محاربة الخطاب الديني المتطرف وأن هذا الخطاب كان سبباً لولادة تنظيمات إرهابية كثيرة، وربما ما زال الخطاب المتطرف موجوداً ويؤثر على شباب العراق في المناطق المحررة، لذلك يتم تنقية رجال الدين الذين يعتلون المنابر في تلك المناطق، شرط أن يكون ذلك وفق آلية حكومية ونظامية وليس تعسفية». ويضيف أن «الأفكار الإقصائية والتكفيرية ما زالت موجودة في العراق وتحتاج إلى حملات لإنهاء هذا الخطر، بالتالي فإن مهمة الحشد الشعبي ليست قتالية فقط، بل تسعى إلى عدم السماح للمتطرفين بكسب مزيدٍ من العراقيين إلى صفوفهم».

عمل الدائرة

لكن الخبير بالشأن السياسي مؤيد الجحيشي، يشرح لـ«العربي الجديد» تفاصيل عمل دائرة «مكافحة الإرهاب الفكري»، ويشير إلى أنها خارج إطار القانون، وقائمة على اجتهادات العاملين فيها. ويضيف أن «أغلب أنشطة الحشد الشعبي حالياً ليست أمنية أو قتالية، بل باتت تتدخل في مجتمعات المدن، وكأنها منظمات أو أجهزة رقابية متجاوزة القانون والقضاء وحتى الإجراءات الأصولية للدوائر والمؤسسات، وتعمل تحت حجة محاربة داعش والتطرف وغيرها من هذه الأهداف، لكن الحقيقة أنها تستهدف كل صوت معارض لوجودها».
ويكشف أن «هيئة الحشد تمكنت خلال العامين الماضيين من تأسيس جمعيات ودوائر ثقافية ودينية، في سبيل تقديم نفسها للمجتمعات في تلك المدن والترويج، وخلال الفترة الماضية شهدت المحافظات المحررة افتتاح سلسلة من مدارس الأطفال، بعناوين مستفزة، ومنها (روح الله الخميني) في نينوى، و(أبو مهدي المهندس) في صلاح الدين، وهو ما لا ينسجم مع طبيعة المجتمعات ذات الطيف الواحد في تلك المدن». ويلفت إلى أن «بعض خطباء الجوامع ورجال الدين أُبعدوا بالإكراه عن دور العبادة، ومنعوا من التواصل مع الأهالي عبر خطب الجمعة، وتم تعويضهم بآخرين من المدن نفسها لكنهم منسجمون مع الفصائل المسلحة، وجميع هذه التحركات هي ذات طابع سياسي، وعلى السلطات أن تنتبه لذلك».

ضحايا هجمات «داعش»

ارتفع عدد ضحايا الهجمات التي شهدتها مدن عدة في العراق إلى 18 قتيلاً و32 جريحاً، غالبيتهم مدنيون، في مؤشر جديد على تصاعد اعتداءات خلايا تنظيم «داعش»، على الرغم من الإعلانات المتكررة للسلطات الأمنية في بغداد، حول اعتقال وتفكيك شبكات تابعة للتنظيم. وتركزت الهجمات في محافظات الأنبار وديالى وصلاح الدين التي كانت الأكثر دموية في وقت دخلت قوات الأمن بحالة تأهب تحسباً من وقوع اعتداءات جديدة قريباً.

مليشيات عراقية تواصل التصعيد ضد الأميركيين

تسعى مليشيات عراقية موالية لإيران في بغداد إلى مواصلة الهجمات ضد الأميركيين، رغم الإعلان عن انسحاب قواتها القتالية نهاية العام

بغداد ـ **عادل النواب**

أفاد القيادي في مليشيا «عصائب أهل الحق» الحليفة لإيران في العراق سعد السعدي، أمس السبت، بأن الفصائل لا تعترف بنتائج الحوار مع الولايات المتحدة، مؤكداً استمرار العمل العسكري ضد الأهداف والمصالح العسكرية الأميركية في العراق. وجاء حديثه بعد يومين من هجمات متتالية تعرضت لها المنطقة الخضراء في بغداد، وعدد من الأرتال التي تحمل معدات غير عسكرية لصالح التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، في جنوب البلاد ووسطها. ونقلت وسائل إعلام محلية عراقية عن السعدي قوله إن «الحديث عن أي هدنة مع الولايات المتحدة غير صحيح، وما رشح من نتائج بالحوار الاستراتيجي بجولته الرابعة بين بغداد وواشنطن هو حوار إملائي من قبل الإدارة الأميركية على حكومة مصطفى الكاظمي، وفصائل المقاومة لا تعترف بنتائج هذا الحوار كونها كذباً وزوراً». وذكر أن «فصائل المقاومة ماضية في مواجهة القواعد الأميركية بكل الوسائل والسبل العسكرية وغيرها، ولا هدنة إطلاقاً بين الهيئة التنسيقية للمقاومة والاحتلال الأميركي».
من جهته، كشف المتحدث باسم حركة «أنصار الله الأوفياء»، المنضوية في التنسيقية، عادل الكرعاوي، في حديثٍ مع «العربي الجديد»، أن «بعض الجهات ترجمت بيان الفصائل أخيراً بخصوص نتائج الحوار الاستراتيجي بأنه دخول في هدنة جديدة، لكن هذا الأمر غير حقيقي، فلا توجد أي هدنة». ولفت إلى أن الفصائل اتفقت على «استمرار العمل الجهادي ضد القوات المحتلة الأميركية لحين إفراغ كل القواعد من أي قوات أميركية». وتحدث عن وجود وساطات بالوقت الحالي لوقف الهجمات، مشدّداً على أن «الفصائل المقاومة لا تعترف بنتائج الحوار الاستراتيجي».
وكانت ما تعرف بـ«الهيئة التنسيقية للمقاومة العراقية» قد أصدرت، يوم الأربعاء الماضي، بياناً أكدت فيه أنها ستبقى على جاهزيتها لحين تنفيذ اتفاق انسحاب القوات الأميركية من العراق، مشككة في جدية الحكومتين العراقية والأميركية بشأن الانسحاب. وتضمّ «الهيئة» عدداً من المليشيات الحليفة لإيران، أبرزها «كتائب حزب الله» و«النجباء» و«العصائب» و«الخراساني» و«سيد الشهداء» و«الطفوف»، وفصائل مسلّحة أخرى تتلقى دعماً من إيران. وتمّ الإعلان عن تشكيل هذا الكيان التنسيقي للمرة الأولى بعد نحو أسبوع من مقتل زعيم «فيلق القدس» الإيراني قاسم سليماني والقيادي بـ«الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس بغارة أميركية قرب مطار بغداد، في 3 يناير/ كانون الثاني 2020.
وشهدت الساعات الماضية هجمات متعددة في مدن عراقية مختلفة بعبوات ناسفة استهدفت أرتال دعم للتحالف الدولي، فضلاً عن استهداف المنطقة الخضراء، التي تضمّ السفارة الأميركية وسط بغداد، بصاروخي «كاتيوشا» لم يسفرا عن أي خسائر.
وحول هذه المعطيات، يرى الخبير أحمد الشريفي، في حديثٍ مع «العربي الجديد»، أن «استمرار الفصائل بالعمل العسكري ضد الأهداف والمصالح الأميركية يعني استمرار الضربات الجوية الأميركية ضد مقرات وشخصيات تلك الفصائل، وهذا قد يفتح باب المواجهة المباشرة بين الطرفين». ويحذّر من أن استمرار التصعيد العسكري من قبل تلك الفصائل «سيكون له تأثير بشكل خطير على مجمل الوضع الأمني في العراق، وحتى السياسي. وهذا التأثير، الذي ربما يدخل مرحلة المواجهة المباشرة، ستكون له انعكاسات على الانتخابات البرلمانية المبكرة (المقررة في 10 أكتوبر/تشرين الأول المقبل)، فالعملية الانتخابية لا يمكن أن تجرى دون وجود استقرار أمني وسياسي في عموم البلاد».
ويضيف الشريفي أن «هناك مساعي (وفق المعلومات) من قبل أطراف وشخصيات سياسية وحكومية لغرض إجراء حوار مع الفصائل المؤثرة، بهدف إيقاف العمليات العسكرية لحين تنفيذ الاتفاق الأخير بين بغداد وواشنطن، عبر سحب كامل القوات القتالية من العراق نهاية العام الحالي، لكن الفصائل ترفض هكذا خطوة حتى اللحظة». واستهدف أكثر من 50 هجوماً المصالح الأميركية في العراق منذ بداية العام، لا سيما السفارة الأميركية في بغداد وقواعد عسكرية عراقية تضمّ أميركيين، ومطاري بغداد وأربيل. وحتى الآن، لم تعلن أي كتلة سياسية موقفاً رافضاً لنتائج الحوار الاستراتيجي بين بغداد وواشنطن، الذي وقعه الكاظمي يوم الثلاثاء الماضي عقب لقائه بالرئيس الأميركي جو بايدن في البيت الأبيض.

«العصائب»: الحديث عن أي هدنة مع أميركا غير صحيح

شرق غرب

«حماس» تنتقد بيع أميركا أسلحة لإسرائيل

انتقدت حركة «حماس»، أمس السبت، مواصلة الولايات المتحدة تقديم الدعم العسكري لإسرائيل. وقال المتحدث باسم الحركة، حازم قاسم إن «قرار الولايات المتحدة بتقديم صفقة أسلحة كبيرة للكيان الصهيوني، يشجع الاحتلال على مواصلة عدوانه على شعبنا ومقدساته، ويزيد من إرهابه ضد الفلسطيني ونهب أرضه». وكانت وزارة الخارجية الأميركية، قد وافقت على بيع 18 طائرة هليكوبتر من طراز «سي. إتش . 53 كيه» لإسرائيل، بموجب صفقة تصل قيمتها إلى 3,4 مليارات دولار.
(الأناضول)

العراق: تشديد على إجراء الانتخابات بموعدها

تعهد الرئيس العراقي برهم صالح (الصورة)، أمس السبت، بإجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة في 10 أكتوبر/تشرين الأول المقبل. وجاء ذلك خلال لقائه رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، بقصر السلام في بغداد. وشدّد بيان للرئاسة على ضرورة «توفير مستلزمات إجراء الانتخابات بمعايير النزاهة والعدالة في مختلف مراحلها، بما يحقق الإرادة الحقيقية للناخبين في اختيار ممثليهم بعيداً عن التزوير والتلاعب».
(الأناضول)

وساطة جزائرية لمعالجة أزمة سد النهضة

أفاد وزير الخارجية الجزائري، رمطان لعمامرة، أمس السبت، أن بلاده تسعى عبر الجهود الدبلوماسية، لمعالجة أزمة سد النهضة بين السودان ومصر وإثيوبيا، وذلك بـ«الدفع الإيجابي لتوفير الإرادة والثقة لدى الأطراف لفتح آفاق للتفاوض». وكان لعمامرة قد وصل مساء أول من أمس الجمعة، إلى العاصمة السودانية الخرطوم، آتياً من إثيوبيا، قبل توجهه إلى مصر.
(العربي الجديد)

السودان: إيرادات النيل الأزرق تنقص 2,8 مليار متر مكعّب

كشفت لجنة الفيضانات في وزارة الري والموارد المائية في السودان، أمس السبت، إن إيرادات النيل الأزرق من الهضبة الإثيوبية، نقصت بمقدار 2,8 مليار متر مكعب، خلال شهر يوليو/تموز الحالي، بعد مقارنتها بذات الشهر، العام الماضي. وجاء الإعلان بعد تنفيذ إثيوبيا الملء الثاني للسد بين 6 يوليو/تموز الماضي و19 منه.
(العربي الجديد)

مصر: رفع الكفاءة القتالية في الجنوب

ذكر بيان للجيش المصري، أمس السبت، أن رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية الفريق محمد فريد، تابع إجراءات رفع الكفاءة القتالية لإحدى وحدات المنطقة الجنوبية العسكرية (على الحدود مع السودان)، وذلك للوقوف على مدى جاهزيتها لتنفيذ كل ما تكلّف به من مهام لتأمين حدود مصر على الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي. وأفاد متحدث باسم القوات المسلحة المصرية، أن فريد التقى عدداً من رجال المنطقة الجنوبية العسكرية عبر تقنيه «فيديو كونفرانس» مع باقي وحدات المنطقة وعناصر من الأفرع الرئيسية.
(العربي الجديد)

احدثت قرارات الرئيس التونسي قيس سعيّد حالة من الارتباك والانقسامات في الساحة الحزبية، وبينما اختارت احزاب التنديد بها ووصفها بـ«الانقلاب»، وقفت أخرى مع سعيّد، فيما أمسك غيرها العصا من منتصفها، في وقت يرتقب فيه تداعيات هذه المرحلة

المشهد الحزبي في تونس

ارتباك وانقسامات بعد قرارات سعيّد

أزالت «النهضة» متاصريها في 26 يوليو إلى الشارع للاحتجاج (فتحي بلعيد/فرانس برس)

تونس ـ **آدم يوسف**

يعيش المشهد الحزبي والسياسي التونسي على وقع تحوّلات عميقة منذ إعلان الرئيس قيس سعيّد عن قراراته، الأحد الماضي، والتي اعتبرها شقّ من الأحزاب «انقلاباً» فيما شقّ آخر وصفها بـ«تصحيح للمسار» وتأرجح آخرون بينهما مطالبين بضمانات للخروج تدفع مجموعة مهمة فيها إلى التغيير داخلها، ووصلت إلى حدّ المطالبة بتغيير القيادة الحالية، وتبدو الأوضاع داخل «النهضة» معقّدة، فعلى الرغم من اتفاق قياداتها مع قواعدها على أنّ ما أقدم عليه سعيّد خرق للدستور وتهديد للديمقراطية وللمؤسسات، فإنّ طيفاً هاماً من النهضويين يرون أنّ هناك إخفاقاً في فهم الواقع الاجتماعي وفي الاستجابة للمطالب الشعبية، عازين ذلك إلى أخطاء على مستوى قيادة الحركة تستوجب المراجعة والتصحيح. ودعا أكثر من 130 شاباً من حركة «النهضة» ومن بينهم خمسة نواب، في بيان عنوان «تصحيح المسار» رئيس الحركة راشد الغنوشي إلى تغليب المصلحة الوطنية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل تونس، لتأمين عودة البرلمان إلى سيره العادي واستعادة الثقة في هذه المؤسسة. كما دعا أصحاب البيان، القيادة الحالية للحركة، إلى تحمّل المسؤولية كاملة عن التقصير في تحقيق مطالب الشعب التونسي، وتفهم حالة الاحتقان والغليان، إذ لم تكن خيارات الحزب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطريقة إدارتها للتحالفات والأزمات السياسية ناجعة في تلبية حاجيات المواطن». مقابل ذلك، أكد الغنوشي في تصريحات صحافية «الاستعداد للتقديم تنازلات شرط عودة المؤسسات وحماية المسار الديمقراطي» بضمانات لحماية الديمقراطية. في المقابل، بدا موقف المنظّمات الوطنية والنقابات والهيئات أكثر تناغماً من الأحزاب، وأكدت تمسّكها بالمكاسب القانونية والحقوقية من دون التعبير الصريح عن رفض مبادرة سعيّد أو دعمها.

وأوجدت قرارات سعيّد انقسامات داخل الأحزاب، طاولت أكثرها تنظيماً وانضباطاً مؤسساتياً على غرار حركة «النهضة» التي تدفع مجموعة مهمة فيها إلى التغيير داخلها، ووصلت إلى حدّ المطالبة بتغيير القيادة الحالية، وتبدو الأوضاع داخل «النهضة» معقّدة، فعلى الرغم من اتفاق قياداتها مع قواعدها على أنّ ما أقدم عليه سعيّد خرق للدستور وتهديد للديمقراطية وللمؤسسات، فإنّ طيفاً هاماً من النهضويين يرون أنّ هناك إخفاقاً في فهم الواقع الاجتماعي وفي الاستجابة للمطالب الشعبية، عازين ذلك إلى أخطاء على مستوى قيادة الحركة تستوجب المراجعة والتصحيح. ودعا أكثر من 130 شاباً من حركة «النهضة» ومن بينهم خمسة نواب، في بيان عنوان «تصحيح المسار» رئيس الحركة راشد الغنوشي إلى تغليب المصلحة الوطنية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل تونس، لتأمين عودة البرلمان إلى سيره العادي واستعادة الثقة في هذه المؤسسة. كما دعا أصحاب البيان، القيادة الحالية للحركة، إلى تحمّل المسؤولية كاملة عن التقصير في تحقيق مطالب الشعب التونسي، وتفهم حالة الاحتقان والغليان، إذ لم تكن خيارات الحزب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطريقة إدارتها للتحالفات والأزمات السياسية ناجعة في تلبية حاجيات المواطن». مقابل ذلك، أكد الغنوشي في تصريحات صحافية «الاستعداد للتقديم تنازلات شرط عودة المؤسسات وحماية المسار الديمقراطي»

> تدفع مجموعة مهمة في حركة «النهضة» إلى تغيير داخلها

> انقسمت «الكتلة الديمقراطية» إلى شقين تجاه قرارات سعيّد

مشدداً، في جميع أحاديثه، على أنّ ما حدث انقلاب وخرق للدستور، وأنّ تبعاته ستكون وخيمة على جميع المستويات. واستنجد الغنوشي بالتونسيين لحماية ثورتهم وديمقراطيتهم بشكل سلمي.

كما سجل المشهد الحزبي انقلاباً في موقف حلفاء الحكم، إذ سارع حزب «قلب تونس» الشريك الأساسي في التوليفة البرلمانية المساندة لحكومة المشيشي المقال، إلى القفز من مركب الدفاع عن الشرعية الانتخابية وعن المؤسسات الديمقراطية، فسرعان ما غيّر الحزب موقفه من رفض الخرق الجسيم للدستور إلى قبول القرارات والترحيب بقياده سعيّد للمرحلة، حتى التنصل من التحالف مع «النهضة».

ولم تقف الانقسامات الداخلية عند أحزاب الحكم، بل كانت تحدّت القرارات واضحة على المعارضة، ففرقت بوضوح تحالف «الكتلة الديمقراطية» البرلمانية (38 عضوا) التي انقسمت إلى شقين، فانحازت حركة «الشعب» (16 نائباً) إلى سعيّد، معتبرة أنّ قراراته تدخل في سياق تصحيح المسار الديمقراطي، فيما ذهب «التيار الديمقراطي» لمعارضة هذا المسار وعبّر عن اختلافه مع تأويل الرئيس للفصل 80 من الدستور، معلناً رفضه ما ترتب عليه من قرارات وإجراءات خارج الدستور.

ولم يسلم «التيار الديمقراطي» من انقسامات داخلية، فسارع عدد من قياداته إلى التعبير عن مواقفهم الرافضة ومخالفة بيانه الرسمي، وأعلنت القيادية فيه سامية عبو أنّ قرارات سعيّد دستورية وتاريخية وجاءت لاستعادة البلاد من الفاسدين. وشاطر عبو الرأي عدد من النواب والقيادات، على غرار النائبة منيرة العياري.

وقصمت قرارات سعيّد وحدة الحزب الجمهوري المعارض (غير ممثل في البرلمان) الذي اختلف قادته بين شق ينزعمه الأمين العام عصام الشابي، المعروف بانحيازه للثورة والديمقراطية، والذي سارع لاعتبار قرارات سعيّد انقلابية، وبين شق آخر على مستوى مركزية الحزب يبحث عن إحداث تغييرات في المشهد وإبعاد «النهضة»، ليختار إعلان موقف مساند لسعيّد، ما فاجأ الرأي العام بصدور بيانات متناقضة وتعليقات متعارضة تحمل شعار الحزب.

كما دفعت قرارات سعيّد إلى انقسام أيضاً داخل جسم اليسار التونسي المعارض، فاختار حزبا العمال والقطب رفض هذه القرارات بشدة، فيما ذهب الأمين العام لحزب العمال، حمة الهمامي، إلى وصف سعيّد بالديكتاتور، داعياً إياه إلى الرحيل مع كامل المنظومة، معتبراً ما قام به انقلاباً وجمعاً للسلطات في يد فرد واحد. مقابل ذلك، اجتمعت مجموعة من أحزاب يسارية أخرى من بينها حزب الوطنيين الموحد، والشعبي، والديمقراطي الاشتراكي، وحزب تونس إلى الأمام، في خانة الحذر أولاً، وامتنعت عن التنديد بقرارات سعيّد، مع ترحيبها بإزاحة منظومة الحكم.

واعتبر المحلل السياسي شكري بن عيسى، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ سعيّد ضرب الأسس الواقعية للأحزاب، ذلك أنّ رفضه لما ترتب عليه من قرارات وإجراءات خارج الدستور.

وأضاف بن عيسى: «التيار الديمقراطي» من انقسامات داخلية، فسارع عدد من قياداته إلى التعبير عن مواقفهم الرافضة ومخالفة بيانه الرسمي، وأعلنت القيادية فيه سامية عبو أنّ قرارات سعيّد دستورية وتاريخية وجاءت لاستعادة البلاد من الفاسدين. وشاطر عبو الرأي عدد من النواب والقيادات، على غرار النائبة منيرة العياري.

وقصمت قرارات سعيّد وحدة الحزب الجمهوري المعارض (غير ممثل في البرلمان) الذي اختلف قادته بين شق ينزعمه الأمين العام عصام الشابي، المعروف بانحيازه للثورة والديمقراطية، والذي سارع لاعتبار قرارات سعيّد انقلابية، وبين شق آخر على مستوى مركزية الحزب يبحث عن إحداث تغييرات في المشهد وإبعاد «النهضة»، ليختار إعلان موقف مساند لسعيّد، ما فاجأ الرأي العام بصدور بيانات متناقضة وتعليقات متعارضة تحمل شعار الحزب.

كما دفعت قرارات سعيّد إلى انقسام أيضاً داخل جسم اليسار التونسي المعارض، فاختار حزبا العمال والقطب رفض هذه القرارات بشدة، فيما ذهب الأمين العام لحزب العمال، حمة الهمامي، إلى وصف سعيّد بالديكتاتور، داعياً إياه إلى الرحيل مع كامل المنظومة، معتبراً ما قام به انقلاباً وجمعاً للسلطات في يد فرد واحد. مقابل ذلك، اجتمعت مجموعة من أحزاب يسارية أخرى من بينها حزب الوطنيين الموحد، والشعبي، والديمقراطي الاشتراكي، وحزب تونس إلى الأمام، في خانة الحذر أولاً، وامتنعت عن التنديد بقرارات سعيّد، مع ترحيبها بإزاحة منظومة الحكم.

واعتبر المحلل السياسي شكري بن عيسى، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ سعيّد أنّ «جميع الأحزاب تعيش التمزق والتشتت لأنها تطغى عليها الزعاماتية من دون منطق ديمقراطي وإدارة عقلانية تشاركية».

من جهته، رأى المحلل السياسي ماجد البرهومي، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ مواقف سعيّد من الأحزاب السياسية تُبيّن رفضه لمنظومة الأحزاب من خلال انتقاده لها في العديد من المناسبات، وهو حمّل المنظومة الحزبية والبرلمان في أكثر من مناسبة مسؤولية تردي الأوضاع، ويبرز هذا الموقف برفضه إطلاق حوار مع الأحزاب، وحتى عند التشاور على التشكيل الحكومي تفادى الجلوس معها واختار مراسلتها كتابياً، فيما تشاور والتقى المنظمات الوطنية وممثلي المجتمع المدني. وأضاف البرهومي أنّه خلال السنتين الأخيرتين منذ انتخابات 2019 تشوّهت صورة الأحزاب السياسية بشكل كبير بسبب ممارسات قياداتها وحيادها عن الخيارات الحقيقية للشعب وعن مطالبه، وقد انعكس ذلك بوضوح في نتائج استطلاعات الرأي وفي العزوف الواضح عن التصويت في الانتخابات البلدية والتشريعية، معتبراً أنّ انتخاب سعيّد بوصفه شخصية مستقلة ومن خارج الأحزاب في 2019 بنسبة مهمة من الأصوات يعبّر عن رفض جزء مهم من الشعب، وخصوصاً من الشباب، الأحزاب ورغبته في أن يكون التغيير من خارجها. وأشار البرهومي إلى أنّ تبعات القرارات الأخيرة على الأحزاب والمشهد السياسي ككلّ ستكون فاصلة، ومن الطبيعي أن يكون تأثيرها واضحاً على شعبية الأحزاب وحضورها، فهناك أحزاب ستتقهقر وأخرى ستصعد بشكل لافت، ما يفسر مسارعة بعض الأحزاب الصغيرة وغير الممثلة في البرلمان والتي خسرت في الانتخابات، لـ«الإدلاء بمواقف مساندة لسعيّد، أو تغيير بعض الأحزاب مواقفها من الرفض إلى المساندة.

الحدث

«مبادرة خفية» من «النهضة» للخروج من الأزمة

تونس ـ **العربي الجديد**

يتواصل البحث في تونس للوصول إلى خريطة طريق للخروج من المأزق السياسي الذي عمّقته قرارات الرئيس قيس سعيّد، يوم الأحد الماضي، بتجميد عمل البرلمان وإقالة الحكومة، وما رافقهما من إجراءات وصفها بـ«الاستثنائية»، وفي هذا الإطار، تتجه الأنظار إلى حركة «النهضة» خصوصاً، والتي دعت أمس السبت، الرئيس التونسي، إلى «تغليب المصلحة الوطنية وإفساح المجال لحوار يلتزم الجميع بمخرجاته»، فيما أكد القيادي فيها، عبد اللطيف مكي، أن «النهضة» بدأت بالفعل نوعاً من المبادرة الخفية»، للخروج من الوضع الراهن، مبنية على الحوار.

وفي بيان أصدرته أمس، متابعة لانعقاد مكتبها التنفيذي الخميس الماضي، شدّدت حركة «النهضة»، على أن الإجراءات الاستثنائية التي لجأ إليها سعيّد، هي «خارقة للدستور وللقانون، وتتضمن اعتداء صريحاً على مقتضيات الدستور والقانون الداخلي، وانتهاك جسيم للقانون». وقال المكي إن الحركة «بدأت نوعاً من المبادرة الخفية، وهناك تحرك باتجاه حوار وطني لتجاوز هذا الوضع المتأزم».

واعتبر أن «الأيام والأسابيع القليلة المقبلة يجب أن تكون مرحلة بداية حوار بين مؤسسات الدولة والأحزاب والمنظمات، لترتيب العودة للحياة الطبيعية والمسار الديمقراطي».

من جهته، اعتبر رئيس «مركز الدراسات الإسلامية والديمقراطية» في الولايات المتحدة، رضوان المصمودي، وهو مستشار رئيس «النهضة» راشد الغنوشي، أن سعيّد «استغل مشاكل البلاد للتفرد بالسلطة»، مؤكداً لـ«الأناضول»، أن قرارات الأخير «هي محاولة انقلاب واضحة ضد الديمقراطية». واتهم المصمودي مصر والإمارات بالتخطيط لـ«الانقلاب» منذ أشهر، معرباً عن القلق من «الانحدار نحو الديكتاتورية» لأنها تطيح بالتجربة الديمقراطية الوحيدة في تونس. ولفت إلى أن «هدفنا الآن تجنّب أي صدام كبير مع الجيش أو الشرطة. لا نرغب في أي أعمال عنف في الشوارع، ولا نرغب في وقوع ضحايا أو إراقة أي دماء».

وكان الرئيس التونسي قد واصل أول أمس الجمعة، الدفاع عن إجراءاته «الاستثنائية»، متعهداً بألا يتحول إلى «ديكتاتور»، ورافضاً الاتهامات الموجهة إليه بتنفيذه انقلاباً، وذلك تزامناً مع اعتقال عضوين في البرلمان في اليوم ذاته. ونقلت الرئاسة التونسية عن سعيّد، قوله: «أعلم جيداً النصوص الدستورية وأحترمها ودرستها، وليس بعد هذه المدة كلها سأتحول إلى ديكتاتور كما قال البعض». وجاء كلام سعيّد، متزامناً مع ارتفاع منسوب القلق في البلاد على الحقوق والحريات، بعد اعتقال البرلماني والمدون ياسين العياري (بتهمة التآمر على أمن الدولة الجيش قبل 3 سنوات)، وقبل ساعات من اعتقال النائب وعضو حزب «الكرامة» الإسلامي، ماهر زيد (في قضية تعود للعام 2017). وأعلن زيد، أمس، أنه تمّ الإفراج عنه. إلى ذلك، ذكر القضاء التونسي أنه فتح تحقيقات مع 4 أشخاص على صلة بـ«النهضة» لمحاولتهم «ارتكاب أعمال عنف» أثناء احتجاج ضد قرارات سعيّد الإثنين. من جهته، ذكر الإعلام المحلي، ومصدر أمني تحدث لوكالة «رويترز»، أمس، أن قوات الأمن التونسية وضعت القاضي بشير العكرمي، رهن الإقامة الجبرية، وذلك بعد اسبوعين على صدور قرار لمجلس القضاء العدلي بإحالة العكرمي إلى النيابة العامة، على خلفية شبهات التستر على ملفات متعلقة بالإرهاب، من بينها اغتيال الأمين العام لحزب «الوطنيين الديمقراطيين الموحد» شكري بلعيد، والقيادي في «التيار الشعبي» محمد البراهمي، في 2013.

تدخل إجراءات سعيّد ضمن تأويله للمادة 80 من الدستور (فتحي بلعيد/فرانس برس)

خاص

اعتراضات السيسي وحساسيات الأجهزة

كواليس إرجاء التعديل الوزاري المصري

في ظلّ عدم حسم ملف التعديل الوزاري في مصر، إلا أنه كان لافتاً اعتماد النظام على رأي المخابرات العامة في اختيار الوزراء

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر حكومية مصرية، أن رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي تسبّب في تأخير التعديل الوزاري، الذي كان مقرراً الأسبوع الماضي، لاعتراضه على عدد من الأسماء التي رشحتها المخابرات العامة من الوزراء المغادرين والمرشحين الجدد للحقائب. وأضافت أن السيسي وجّه بدراسة حول إعادة تقسيم بعض الحقائب واسترجاع بعض الوزارات التي سبق دمجها، أو إسناد الإشراف عليها لرئيس الحكومة مصطفى مدبولي، وعلى رأسها وزارة الاستثمار. وأشارت المصادر إلى أن العرض قبل النهائي لأسماء الوزراء المغادرين والجدد تم رفعه إلى السيسي يوم الأحد الماضي لدراسته، بعدما كان قد وافق مبدئياً على إبعاد بعض الوزراء وقبل اعتذار وزراء آخرين يرغبون في التقاعد أو الابتعاد عن العمل الحكومي. لكن المخابرات فوجئت مساء الأحد الماضي باعتراضات عديدة من الرئاسة على الأسماء المستبعدة والمقترحة، بما في ذلك بعض الوزراء الذين أبلغوا بالفعل بإبعادهم.

وذكرت المصادر أن النظام اتبع منهجاً جديداً في المشاورات الأخيرة للتعديل، فبعدما كان معتاداً ألا يتم إبلاغ رئيس الحكومة ونواب البرلمان إلا بعد التوافق الكامل على الشخصيات المختارة بين جميع أجهزة النظام، ثم عقد لقاءات بينهم وبين رئيس الحكومة لتسجيل الملاحظات الأخيرة، منح السيسي هذه المرة صلاحيات أوسع للمخابرات العامة للاختيار والتفاهم مع رئيس الحكومة على الحقائب والمرشحين مع عرض القائمة النهائية عليه قبل إحالتها رسمياً إلى البرلمان. وأوضحت المصادر أن هذه الطريقة الجديدة غير المعتادة تسبّبت في إثارة بعض الحساسيات بين المخابرات العامة والرقابة الإدارية والأمن الوطني، باعتبار أن الجهازَين الأخيرين مكلفان بإعداد التقارير عن الوزراء، لجهة الكفاءة والأداء والسيرة والاتصالات والعلاقات الداخلية. ولفتت إلى أن هذه الحساسيات تسبّبت في تسريب بعض المعلومات عن التعديل قبل إتمامه، إلى نواب حزب «مستقبل وطن» الموالين للأمن الوطني وبعض الإعلاميين القريبين من الجهاز نفسه. وهو ما أثار غضب الرئاسة والمخابرات، لا سيما بعد تداول بعض المعلومات غير الدقيقة عن وزراء يحظون بثقة السيسي بالفعل، وترغب بعض الأجهزة في إبعادهم أو إثارة الشكوك حولهم، أو مرشحين لم يكونوا قد حُسم ترشيحهم لتولي الوزارة.

واستطردت المصادر بأن الرئاسة غضبت خصوصاً من انتشار أنباء عن اعتذار ثلاثة مسؤولين عن استكمال مهامهم، وهم وزراء الخارجية سامح شكري والكهرباء محمد شاكر والاتصالات عمرو طلعت، نظراً لغضب السيسي الشديد من فكرة اعتذار أي مسؤول، وسابقة رفضه اعتذار شاكر تحديداً مرتين عن استمراره في الوزارة. ويعتبر السيسي أن هذه المسؤولية تكليف لا يجوز التراجع عنه إلا بقرار منفرد منه وليس برؤية الوزير أو ظروفه الشخصية.

وارتباطاً بالوزراء الثلاثة تحديداً، أشارت المصادر إلى أنه لم يتم الاستقرار على خلفائهم. لكن تأجيل التعديل مع استبعاد دعوة البرلمان قطع إجازته خصيصاً لإقرار تعديل خلال فترة الصيف، في ظل قرب عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك منتصف شهر سبتمبر/ أيلول المقبل، وتفكير السيسي بشدة في السفر للمشاركة فيها هذا العام، كلها ظروف ترجح إطالة عهد وزارة سامح شكري، على الرغم من كل الملاحظات التي سجلتها عليه المخابرات العامة، والتي أبلغت له بصورة رسمية خلال الأسابيع القليلة الماضية. كما أن السيسي غير متحمس للاستغناء عن خدمات محمد شاكر قبل إيجاد بديل كفء له، يكون على دراية بمختلف المشاريع التي تتشارك فيها الدولة في قطاع الكهرباء والطاقة مع المستثمرين الأساسيين من ألمانيا وروسيا والولايات المتحدة. والأمر نفسه تقريباً يتكرر مع وزير الاتصالات.

> منح السيسي صلاحيات أوسع للمخابرات العامة للاختيار

> الرئاسة غضبت من انتشار أنباء عن اعتذار ثلاثة مسؤولين

أما التغييرات التي وجّه السيسي بإجرائها على هيكل الحكومة، فابرزها، وإن كان لا يزال تحت الدراسة، هو عودة وزارة الاستثمار بعد إشراف رئيس الوزراء عليها إلى نحو عامين، وذلك لخلق آلية متابعة أكثر دقة للعلاقات مع المستثمرين العرب والأجانب، والمشاكل التي تطرأ معهم وتحركاتهم داخلياً وخارجياً إزاءها. وبحسب المصادر فهذا التصور مرتبط بشكاوى قدّمها بعض رجال الأعمال للرئاسة خلال الأشهر القليلة الماضية، وتفيد بافتقار هذا الملف للمرونة والتفرغ من قبل وزير مدرك جيداً لأبعاد عملهم. ورجحت المصادر إسناد هذه الحقيبة في حال الاستقرار على عودتها إلى مسؤول بارز في وزارة المالية، بترشيح خاص من رئيس الوزراء ووزير المالية محمد معيط، على أن يرتبط تسيير الملف باعمال المالية وعلى ضوء احتياجاتها المتغيرة، فضلاً عن الإشراف المشترك على لجان تسوية المنازعات. وتتجه الأمور إلى العكس بالنسبة لوزارة قطاع الأعمال العام، الذي يرى البعض في الرئاسة ودائرة السيسي أن اختصاصاتها ما زالت غير منتجة، في ظل تداخلها مع اختصاصات وزارات أخرى كالتخطيط والاستثمار والصناعة، وضعف مردود جميع الوزراء الذين أدارتها بسبب الخلافات مع مسؤولي الشركات القابضة، وصعوبة تنفيذ المهام المسندة إليهم.

ترجيحات بإطالة عهد وزارة سامح شكري (إبراهيم حميد/فرانس برس)

متابعة

إسرائيل تهدّد إيران بالردّ على مهاجمة سفينتها

هدّد الإسرائيليون بالردّ على إيران بسبب مهاجمتها سفينة «ميرسر ستريت» قبالة السواحل العمانية، مرتين، ليل الخميس وصباح الجمعة

صالح النعامي

هددت إسرائيل بالرد على الهجوم الذي استهدف، ليل الخميس وصباح الجمعة، سفينة «ميرسر ستريت» التي تشغّلها شركة «زودياك ماريتيم» لصاحبها إيال عوفر، قبالة ساحل عمان وأسفر عن مقتل شخصين، روماني وبريطاني. ونقل موقع «والا» عن مسؤول إسرائيلي كبير قوله إن «إسرائيل ستردّ على الهجوم لكن المسألة تتعلق بالكيفية والتوقيت». وأشار الموقع إلى أن القيادات السياسية والعسكرية في إسرائيل أجرت مساء أول من أمس الجمعة، مشاورات مكثفة حول سبل الرد على الهجوم. وشارك وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس ورئيس هيئة أركان الجيش أفيف كوخافي وقيادات عسكرية وأمنية أخرى في الاجتماع، وحسب الموقع فقد اطلع غانتس وكوخافي على المعلومات الاستخبارية عن الهجوم، وبحثا أشكال الرد العسكري والسياسي.

وتمّ الاتفاق على تزويد وزارة الأمن ووزارة الخارجية بالمعلومات التي يحوزتها من أجل إطلاع المجتمع الدولي على حقيقة الهجوم. وأفاد موقع «واي نت» الإخباري الإسرائيلي أن التقييمات تشير إلى وقوع هجومين على السفينة تفصل بينهما بضع ساعات. لم يتسبب الأول في أضرار لكن الثاني أصاب غرفة القيادة والتحكم مما أسفر عن سقوط القتيلين. ونقل عن مسؤول إسرائيلي قوله: «سيكون من الصعب على إسرائيل غض الطرف» عن هذا الهجوم.

من ناحيته، كشف وزير الخارجية الإسرائيلي يئير لبيد على حسابه على «تويتر» مساء الجمعة: «أنا على اتصال دائم بوزير الخارجية البريطاني (دومينيك راب)، وأبلغته بضرورة الرد بشدة على الهجوم على السفينة التي قتل فيه مواطن بريطاني». وأضاف: «إيران ليست مشكلة إسرائيلية فقط، بل هي مصدر للإرهاب والدمار وعدم الاستقرار الذي يضر بنا جميعاً، علينا ألا نظل صامتين أبداً في وجه الإرهاب الإيراني، الذي يضر أيضاً بحرية الملاحة».

بدوره، رأى المعلق العسكري لصحيفة «يديعوت أحرنوت» رون بن يشاي، أن الهجوم على السفينة دلّ على أنه قد تم الإعداد له بشكل مسبق، وأثبت أن إيران تملك قدرات استخبارية متقدمة. وفي تحليل نشره الموقع، توقع بن يشاي أن ترد إسرائيل بشكل مؤكد على الهجوم الذي «خلط الأوراق»، وأظهر أن إيران مستعدة لتحمل مخاطر مقابل ردها على الهجمات الإسرائيلية. ولفت إلى أن إعلان وسائل إعلام إيرانية أن الهجوم على السفينة جاء للرد على الهجمات الإسرائيلية في سورية، تحديداً على مطار الضبعة، يدل على أن الحرس الثوري الإيراني نفذ ما يبدو أن حزب الله عاجز عن تنفيذه انطلاقاً من سورية.

> يرتفع منسوب القلق في تونس على الحقوق والحرّيات

وحسب بن يشاي فإنه من غير المستبعد وضع الهجوم في إطار رسالة إيرانية إلى الرئيس الأميركي جون بايدن، مفادها أن طهران لن تتردد في إشعال الخليج في حال لم يتم تأمين مصالحها في الاتفاق النووي. وذكر الموقع أنه حسب التقديرات الأميركية، فإن الهجوم تم باستخدام طائرة من دون طيار، لافتاً إلى أن السفينة تعرضت لهجومين، أحدهما مساء الخميس والآخر صباح الجمعة. وذكرت القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم)، أمس السبت، أن حاملة الطائرات الأميركية «رونالد ريغان» رافقت الناقلة الإسرائيلية، التي ترفع علم ليبيريا وتملكها اليابان. وأضافت القيادة التي تشرف على العمليات العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى «هناك خبراء مفرقعات تابعون للبحرية على متن السفينة، لضمان عدم وجود مخاطر إضافية على الطاقم وهم مستعدون لدعم أي تحقيق في الهجوم». ونقلت قناة «سي أن أن» الأميركية عن مسؤول دفاعي أميركي، قوله إن الناقلة أبلغت عن هجوم فاشل بطائرة مسيرة في وقت سابق وسقطت في البحر. وأضاف أن الناقلة استهدفت بطائرة مسيرة يُعتقد أن قوات إيرانية تشغلها قبالة سواحل عمان. وأعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية جالينا بورتر، مساء الجمعة، أن الإدارة الأميركية «تراقب الوضع عن كثب، وتنسق مع شركائنا الخارجيين من أجل الوقوف على الوقائع».

> واشنطن: يُعتقد أن قوات إيرانية استهدفت الناقلة

واعتبرت مصادر أوروبية وأميركية مطلعة على تقارير مخابرات إن إيران هي المشتبه به الرئيسي في الواقعة، لكنها شدّدت على أن الحكومات لا تزال تسعى للحصول على أدلة دامغة. ونقل تلفزيون «العالم» الإيراني الناطق باللغة العربية عن مصادر قولها إن الهجوم على السفينة جاء رداً على الهجوم على مطار الضبعة السوري. ولم يصدر رد فعل رسمي من إيران على الاتهام بأنها قد تكون مسؤولة عن الهجوم. ومساء الجمعة، أوردت وكالة الأنباء العمانية نقلاً عن مصدر مسؤول في «مركز الأمن البحري» العماني، قوله إن الهيئة «تلقت معلومات حول تعرض ناقلة بحرية ترفع علم جمهورية ليبيريا لحادث خارج المياه الإقليمية العمانية». وتابع المصدر «فور تلقي المعلومات، قام المركز على الفور باتخاذ الإجراءات اللازمة».

شرق غرب

واشنطن لا ترغب بالتصعيد مع طهران

أبلغ السفير الأميركي في بغداد، ماثيو تولر، أمس السبت، المسؤولين العراقيين، بعدم رغبة بلاده بالتصعيد مع إيران، خصوصاً في العراق. وذكر بيان لمكتب مستشار الأمن القومي العراقي، قاسم الأعرجي، إثر استقباله تولر أن الطرفين ناقشا مخرجات زيارة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي إلى واشنطن، فيما أكد السفير الأميركي أن بلاده «ترحب بأي جهد دبلوماسي يفضي إلى إعادة العلاقة طبيعية مع إيران».
(العربي الجديد)

إيران: أميركا تستغل مفاوضات فيينا

قال عضو الفريق الإيراني المفاوض في فيينا لإعادة إحياء الاتفاق النووي، كاظم غريب آبادي (الصورة)، أمس السبت، إن «أميركا والأطراف الغربية أصرّت على إدراج بند في الاتفاق لإجراء مزيد من المباحثات مستقبلاً حول ثلاث قضايا»، مشيراً إلى أن من هذه المطالب «خفض التوترات واتخاذ إجراءات بناء الثقة من خلال الحوار في المنطقة». ورأى أن المطلب الأخير «يتعارض بشكل سافر مع أهداف وأجندة مباحثات فيينا»، متهماً واشنطن والأوروبيين بـ«مواصلة السعي لجعل الاتفاق جسراً للخوض في القضايا الإقليمية والبرنامج الصاروخي» لإيران.
(العربي الجديد)

ماليزيا: تظاهرات لاستقالة رئيس الحكومة

احتشد مئات الشباب الماليزيين بملابس سوداء، أمس السبت، في وسط كوالالمبور، للمطالبة باستقالة رئيس الوزراء محي الدين ياسين بسبب سوء تعامله مع أزمة كورونا. وتجاوزت الإصابات اليومية بالوباء الـ10 آلاف حالة في 13 يوليو/تموز الماضي. ودعا المتظاهرون، إلى «القتال» في وجه الحكومة، طارحين ثلاثة مطالب، وهي استقالة محي الدين واستئناف الجلسات البرلمانية العادية، ووقف القروض تلقائياً لمساعدة المتضررين من الوباء.
(أسوشييتد برس)

ماكرون يحثّ على إنهاء حرب تيغراي بالحوار

دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (الصورة)، أمس السبت، إلى بدء محادثات لإنهاء العمليات القتالية للجيش الإثيوبي في إقليم تيغراي، والمستمرة منذ خريف 2020. وشدّد ماكرون، وفق بيان للإليزيه، إثر اتصاله برئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد ونظيره السوداني عبد الله حمدوك، على ضرورة «رفع جميع القيود للسماح بتوصيل المساعدات الإنسانية في تيغراي».
(رويترز)

اجتماع عسكري صيني ـ هندي

اجتمع كبار قادة الجيشين الهندي والصيني، أمس السبت، لمناقشة الإسراع بفض الاشتباكات الحدودية العسكرية بين الطرفين، والمستمرة منذ 15 شهراً. وقال المتحدث باسم الجيش الهندي، الكولونيل سودهير شاملي، إن الاجتماع حصل أمس، على الجانب الصيني من الحدود في منطقة لاداخ الشرقية، وذلك بعد بعد أسبوعين من اجتماع وزيري خارجية البلدين، وانغ يي وإس جايشانكار، في طاجكستان.
(أسوشييتد برس)

تقرير

تتجه الصين لتعزيز مركزية الحزب الشيوعي الحاكم في كل مفاصل الحياة، كما تتجه أكثر فأكثر، نحو حكم رجل واحد، هو الرئيس شي جين بينغ، الذي سيجدد الحزب العام المقبل على الارجح ولايته الرئاسية. وتصب عملية التحشيد والادلجة القصوى التي يجريها الحزب في هذا الإطار

العقيدة المقدسة للرئيس الصيني

الحزب الشيوعي: شي جين بينغ 3 مرات في اليوم

يبحث شي اولا عن المومنين بعقيدته (Getty)

من جملة التحليلات التي سالت حين استُهل عهد الرئيس الأميركي جو بايدن بإدانة قضائية لقاتل المواطن من أصول أفريقية، جورج فلويد، الشرطي الأبيض ديريك شوفين، واحدةً حملت طابعاً خارجياً موجهاً للصين، ومفادها أن عهد بايدن أراد التصالح مع المواطنين السود، لحشد دعمهم في الحرب الأميركية المقبلة، بعد حرب فيتنام والحرب على الإرهاب. وإذا كان هذا البعد التحليلي أكبر مما يحتمل الحدث، إلا أن استعادته تبدو اليوم مناسبة، مع سيل التقارير التي تخرج عن الصين، منذ فترة، في سياق «الثورة الجديدة» الجارية داخل الحزب الشيوعي الصيني، والتي يواصل إرساءها الرئيس الصيني شي جين بينغ، منذ إطلاق عقيدته وفكره رسمياً، بين عامي 2017 و2018، وتضمين اسمه وفلسفته في الدستور. وبغضّ النظر، عن أن شي نجح في أن يكون الرئيس الأقوى في البلاد منذ عقود، وهو يواصل ذلك صعوداً، بعد تحدي «مكافحة الفساد» مع بداية ولايته الأولى في 2013، فإن أميركا تدخل في صلب حملة التشدد الصيني الحاكم.

ومن ذلك، ليس فقط ما يتعلق بتكريس الحزب وعقيدة شي كبوصلة للمجتمع الأميركي، بل بمعايير الانتماء للحزب، وآلياتها التي أصبحت أكثر تعقيداً وصعوبة. وليس أدل من ذلك، اعتبار شبكة «سي أن أن» الأميركية، في تقرير لها نشر أمس السبت، أن شي يريد من كل ذلك «حزباً قوياً يستطيع تحشيده بقوة، عندما تدعو الحاجة»، مع تزايد الاستعداء الأميركي لبلاده، وفق منظور صيني.

ويأتي مصطلح «مع الأخذ بالاعتبار الخصائص الصينية»، مُرافقاً دائماً لكل الوثائق والخطط والملاحق، التي يتواصل جمعها، منذ عقد، لتشكل عقيدة شي جين بينغ، الذي يواصل تعزيز سلطته

> أصبحت متطلبات الانتماء للحزب أصعب وتركز على النوعية
>
> لا يعني التخلص من حزبيين مجرد طردهم بل معاقبتهم

وسلطة الحزب الشيوعي الصيني، في البرّ الصيني، تمهيداً للمؤتمر الـ20 للحزب، في النصف الثاني من العام المقبل، حيث يتوقع التجديد لشي لولاية ثالثة، بعدما ألغى المؤتمر عام 2018، حصر الولايات للرئيس الصيني باثنتين.

وبعد ولاية أولى أطلق فيها شي، عهده الأول، كـ«صائد للنمور»، ضمن ما عرف بحملة التطهير داخل الحزب والدولة لمحاربة الفساد، ثم جنوحه في عهده الثاني لتعزيز قبضته من منطلق شيوعي بـ«خصائص صينية»، مع الكشف رسمياً حينها عن «فكره» حول «الاشتراكية ذات الخصائص الصينية لحقبة جديدة»، لا يزال الرئيس الصيني، الذي بعد الأقوى منذ حقبة ماوتسي تونغ، يهجس بتفكك الاتحاد السوفييتي، في 1991. لكن هذا الهاجس، ليس وحده ما يفسّر الحملة المشددة اليوم، لإدماج عقيدة الرجل في كل شيء تقريباً في الصين، بحيث تهدف إلى جعل الحزب الحاكم مركزاً لحياة المجتمع الصيني، وتعزيز قبضة شي، التي تبدو اليوم منيعة، بعدما ظلّلتها المخاوف في 2013، من تمرد عسكري.

وأصدرت اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي الصيني، في يناير/كانون الثاني الماضي، خطة جديدة لبناء «حكم القانون»، يفترض أن تتبلور مع بداية 2025، وتطبيقها كاملة مع حلول 2035، وتدعو الخطة إلى الالتزام بشكل حازم، بمسار حكم القانون الاشتراكي «مع خصائص صينية»، مع التمسك بقيادة مركزية وموحدة للحزب الحاكم، على أن تكون «أفكار» شي حول حكم القانون إنه «بينما سيلعب مؤتمر الشعب الوطني (السلطة التشريعية) دوراً في العملية التشريعية (للخطة)، ولكنه يجب أن يتبع تعليمات القيادة المركزية، وهو ما يجب أن يفعله أيضاً المسؤولون عن القوانين المحلية». وإذ رأى محللون، أن شي يدفع سريعاً نحو «القانون الأوتوريتاري»، اعتبر آخرون أنه يهدف إلى الإسراع بتنفيذ خطته الاستراتيجية التي تتضمن «الشوامل الأربعة»، لكي تكون حجر الأساس للسياسات الصينية، ومنها إدارة الحزب بـ«انضباط صارم». ولأجل ذلك، بدأ الحزب الشيوعي الصيني تغييرات داخله، تشي بأن التوجّه هو لـ«النوع» على حساب الكمية. ويتبلور ذلك، وفق تقارير عدة، مع جنوح الحزب نحو تعزيز سيطرته الأيديولوجية على نحو مليار ونصف المليار من الصينيين، مع إصداره بحلول منتصف يوليو/تموز الماضي، «دليلاً جديداً» حول العمل الحزبي والأيديولوجي، يستهدف ليس أعضاءه فقط، بل «كل المجتمع». وكان الحزب قد أطلق منذ وصول شي إلى السلطة، إحدى أشد حملاته للتحشيد القومي منذ عقود، بالتزامن مع حملة قمعية قاسية ضد من يعتبرهم من المعارضين أو المشككين، محذراً من «تغلغل» الأفكار الغربية. ورغم ذلك، فإن قلقاً داخلياً يترافق مع فورة الإنترنت، يدفع الحزب اليوم لمضاعفة «التثقيف والتعليم الحزبي» على كل الجبهات.

وتقوم الحملة، بشكل أساسي، على الترويج لـ«عقيدة شي للحقبة الجديدة»، التي يتم تدريسها للكادرات في الحزب خلال الاجتماعات، وتملك تطبيقاً خاصاً على الهواتف الذكية، لتعلمها والترويج لها. وبحسب الدليل الجديد، فإن الحزب «يريد للمجتمع الأوسع تعزيز حسّهم الهوياتي السياسي والأيديولوجي والنظري» بـ«عقيدة شي».

وبحسب وزارة التعليم الصينية، فإن الحملة «بدأت العمل على إدخال» هذه العقيدة في «النصوص المدرسية، وفي الصفوف التعليمية في المدارس، وفي عقول التلاميذ»، بعدما بدأت مؤسسات جامعية في البلاد، منذ الخريف الماضي، إطلاق محاضرات تعريفية بـ«عقيدة شي للحقبة الجديدة».

وتحدث التقرير الجديد لـ«سي أن أن»، عن مدى الصعوبة التي يواجهها الصينيون للانتساب للحزب، الذي بلغ مئويته العام الحالي، ومنهم كثيرون بدافع التسلق الوظيفي. ورأى التقرير أن شي «يريد أن ينهي هذا الوضع»، ويجعل هدف المنتسبين «الإيمان بعقيدته».

وبحسب أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورج تاون في واشنطن، والخبير في الحزب الشيوعي الصيني، بروس ديكسون، فإن «عدد الاجتماعات للراغبين بالانتساب، بالإضافة إلى العمل التطوعي، في ازدياد، بعدما كان الانضمام لتكون عضواً في الحزب، قبل عقد، يتطلب شروط الحد الأدنى، ما جعل عدد المنتسبين يقل خلال السنوات الخمس الماضية (قبلت عضوية 4,7 ملايين صيني جدد بين يناير 2020، ويونيو/حزيران الماضي)».

وأكد نوس غرونبرغ، المحلل في «معهد مركاتور للدراسات الصينية»، للشبكة، أن الحزب يريد «مؤمنين حقيقيين به، و«التخلص من كل أولئك الذين يستخدمونه لصعود السلالم».

ولا يعني التخلص من حزبيين، مجرد طردهم، بل ملاحقتهم ومعاقبتهم. ورأى غرونبرغ أن «النظام أصبح يراقب بشكل أكثر دقة، وفي تفاصيل ما يفعله الناس وكيف يتصرفون». وأفاد بأن فكرة أشدّ «تطهير» الحزب، قد جرى التخلي عنها، بعدما وجد النظام أن ذلك قد يؤدي إلى تقلص عدد المنتسبين، ما يوجب عليه دائماً «عقد نوع من الموازنة بين الحصول على النخبة الأكثر تعليماً، والتمثيل الواسع في المجتمع». وبحسب صحيفة «ساوث تشاينا مورننغ بوست»، فإن الحزب وضع في العام 2013، سقفاً سنوياً للنمو بمعدل 1,5 في المائة خلال السنوات العشر المقبلة منذ ذلك العام.

ويشدد الحزب قبضته ومعاييره لبخرج أيضاً منتصراً في المعركة التكنولوجية، والتي جعلها شي في رأس سلم أولوياته، وذلك عبر التركيز على الأيديولوجيا في كافة مناحي الحياة الصينية، من الحكومة إلى الشركات إلى المناطق الريفية، وصولاً إلى الإنترنت، بحسب الدليل الجديد.

ومثال على ذلك، فإن الشركات مجبرة على دمج العمل الأيديولوجي والسياسي بالإنتاج اليومي وتطوير الإدارة. وفي القرى، تجري مضاعفة الترويج الحزبي من مكبرات للصوت ووضع وفق أسطح المنازل. ففي مقاطعة هيبي، قرب بكين، تجري «تلاوة» عقيدة شي «3 مرات في اليوم». وفي أنهوي، وضعت مكبرات فوق حوالي 10 آلاف منزل لـ«أدلجة المزارعين».

(العربي الجديد)

أزمة خلافة

رأى تقرير لـ«سي ان ان» ان مؤتمر الحزب الشيوعي المقبل، قد يشير الى اسم خليفة محتمل لشي جين بينغ بعد 5 سنوات. واعتبر محللون ان شي دمّر آليات تداول الحكم، لا سيما بعد تحييد سياسيين كبيرين، هما سون جينكاي وهيو شونهوا، في 2018، عبر سجن الاول بتهم قبول رشوة وعدم ترقية الثاني. اما القيادات الرفيعة التي منحها شي مناصب عليا في السلطة، فطاعنة في السن، كنائب رئيس الوزراء ليو هي، ونائب الرئيس وانغ كيشان (الصورة).

شرق غرب

افغانستان: الحكومة تصدّ هجوما لـ«طالبان» في هرات

أعلنت السلطات المحلية في إقليم هرات الأفغاني المجاور لإيران، أمس السبت، أن قوات الأمن الأفغانية تمكنت من إحباط هجوم كبير لحركة «طالبان» كان هدفه الدخول إلى المدينة والسيطرة عليها. وأفادت الحكومة المحلية في الإقليم أن الحركة حاولت مساء أول من أمس الجمعة التسلل إلى داخل مدينة هرات، لكن قوات الأمن الأفغانية، والقوى الشعبية الممثلة بقادة الجهاد السابقين وقبائل المنطقة، تصدت للحركة.

(العربي الجديد)

اغتيال رئيس هايتي: اتهام قاضية سابقة

وجهت شرطة هايتي، مساء أول من أمس الجمعة، اتهامات جديدة للقاضية السابقة بالمحكمة العليا وينديل كوك تيلوت، بخصوص صلتها باغتيال الرئيس جوفينيل مويس، في 11 يوليو/ تموز الماضي. وأشارت الشرطة إلى أن القاضية التقت مع بعض المرتزقة الكولومبيين المتهمين بقتله. وكان مويس قد أطاح القاضية من منصبها مع قاضيين آخرين في فبراير/ شباط الماضي، واتهمهم بتدبير انقلاب ضده.

(رويترز)

مالي: إجراءات لحلّ الأزمة السياسية

وضع رئيس الوزراء المالي، تشوجويل مايغا، أمس السبت، خطة لإنهاء الأزمة السياسية في البلاد، وتعهد بتحسين الأمن وإجراء انتخابات ذات مصداقية لإنهاء الحكم العسكري. وحدد مايغا الأولويات الرئيسية لخطة عمل حكومته في الأشهر المقبلة أمام أعضاء معينين في المجلس الوطني الانتقالي، الذي تولّى دور الجمعية الوطنية (البرلمان) في العاصمة باماكو. ويشمل ذلك تعزيز الإصلاحات وإجراء انتخابات في فبراير/ شباط المقبل.

(الأناضول)

الحدث

تاريخ دونالد ترامب يلاحقه

على الرغم من استمرار ملاحقته بملفات عدة، يؤكد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب أنه لا يزال رقماً صعباً داخل الحزب الجمهوري

لا يزال تاريخ الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، قبل عهده الرئاسي بين 2016 و2020، وخلاله، بلاحقه، بعد أكثر من 7 أشهر على مغادرته البيت الأبيض. وبعد إطلاق مجلس النواب الأميركي، أخيراً، عمل اللجنة النيابية الخاصة للتحقيق في اقتحام أنصار الرئيس السابق لمقر الكونغرس في 6 يناير/كانون الثاني الماضي، تعرض ترامب لتكستين جديدتين، تتعلق الأولى بملف التهرب الضريبي المفتوح ضده منذ 2019، والثانية بـ«نظرية المؤامرة» التي بناها بين أنصاره حول «تزوير» الانتخابات الرئاسية في 2020. لكن ذلك لا يلغي بقاء المليادير الجمهوري شخصية قوية داخل حزبه، لا سيما مع استعداد المحافظين لانتخابات الكونغرس النصفية خريف العام المقبل، حيث ساعد ترامب في جمع أكثر من 56 مليون دولار من مانحين عبر الإنترنت خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، لحزبه وللجماعات التي أنشأها ويسيطر عليها داخله.

وتعرض الرئيس الأميركي السابق لانتكاستين، أول من أمس الجمعة، عندما مهّدت وزارة العدل الطريق لـ«إفراج عن سجلاته الضريبية، كاشفة في الوقت ذاته عن مذكرة تظهر أنه حثّ مسؤولين كباراً العام الماضي على الادعاء زوراً بأن هزيمته الانتخابية كانت «مشوبة بفساد»، في تبدل لموقف الوزارة من التقييض إلى التقييض مقارنة بالوضع السابق عندما كان في السلطة.

ومهّدت الوزارة أخيراً، الطريق أمام وكالة الإيرادات الداخلية، لكي تسلم السجلات الضريبية الخاصة بترامب إلى محققي الكونغرس، وهي خطوة ظلّ الأخير يحاربها لفترة طويلة، إذ أصبح أول رئيس للولايات المتحدة في 40 عاماً (منذ ريتشارد نيكسون) يمتنع عن الكشف عن سجلاته الضريبية ووثائق أخرى، ساعياً للحفاظ على سرية ثروته وأنشطة شركته الأم، «مؤسسة ترامب». وقالت الوزارة إن لجنة الطرق والوسائل في مجلس النواب، التي طلبت سجلات تعود لست سنوات يعتقد البعض أنها قد تكشف عن حسابات مشكوك فيها، لديها سبب مشروع للاطلاع على البيانات، وذلك بعد رفض المحكمة العليا الأميركية

> وصف الديمقراطيون قرار وزارة العدل بأنه مسألة أمن قومي

في فبراير/شباط الماضي، منع طلب بتسليم الإقرارات الضريبية للرئيس السابق إلى مدع في نيويورك، يحقق في أعماله وتعاملاته المالية الشخصية. وإذا سُلّمت السجلات للجنة مجلس النواب التي تريدها لتحقيق تجريه مصلحة الضرائب، يزداد احتمال الكشف عنها للعامة. وكانت وزارتا الخزانة والعدل، في عهد ترامب، قد رفضتا الطلبات المقدمة لتسليم السجلات، ما أجبر اللجنة على رفع القضية لدى المحاكم. وقال رئيس اللجنة، ريتشارد نيل، أول من أمس، إن أعضاءها يطالبون بالكشف عن العائدات لمعرفة كيف تجري مصلحة الضرائب عمليات التدقيق الحسابي لرؤساء، وما إذا كان ترامب مارس «تأثيراً لا داعي له» على الوكالة. وتبرز شكوك في أن يكون ترامب قد تلاعب بالقانون الضريبي لدفع مبلغ ضئيل جداً، وربما انتهك قوانين الضرائب بشكل كبير، بحسب ما يتهمه التحقيق في نيويورك.

وفي سياق الانتكاسات أيضاً، ترسم الملاحظات المكتوبة بخط اليد، التي دوّنها القائم بأعمال نائب وزير العدل، ريتشارد دونوهيو في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، ونشرتها لجنة الرقابة والإصلاح في مجلس النواب الأميركي، أول من أمس، صورة لترامب وهو يسعى بقوة لحمل الوزارة على اتخاذ خطوة غير مسبوقة بالتدخل في محاولة لقلب نتيجة انتخابات 2020 التي خسرها أمام جو بايدن. ويمثل سماح وزارة العدل بتسليم هذه الملاحظات لمحققين في الكونغرس، تحولاً مثيراً عن الإجراءات التي كانت تتخذ خلال إدارة ترامب لتجنب الخضوع لتدقيق سلطتي مجلسي النواب والشيوخ. وتنقل إحدى الملاحظات، قول ترامب لجيفري روزين، قبل أيام من تعيين الأخير قائماً بأعمال وزير العدل (بعد إقالة ترامب لوزير العدل ويليام بار، لرفض الأخير دعم مزاعمه بشأن تزوير الانتخابات)، في اتصال يوم 27 ديسمبر الماضي: «فقط قل إن الانتخابات كانت فاسدة ثم اترك الباقي لي ولنواب الكونغرس الجمهوريين»، فيما أبلغ روزين ترامب أن الوزارة «لا تستطيع، ولن تغير نتيجة الانتخابات. الأمور لا تجري على هذا النحو». لكن ترامب كان يريد بشدة تغيير نتائج الانتخابات، وعاد ليقول لمحاوره: «نحن ملزمون بأن نقول للناس إن الانتخابات كانت غير شرعية وشابها فساد». وكانت صحيفة «واشنطن بوست»، قد أفادت يوم الخميس الماضي، بأن ترامب اتّصل بروزين بعدما حل محل بار، بـ«شكل شبه يومي» لحضّه على السير بمزاعم التزوير.

وعلى الفور، خرج الترحيب الديمقراطي بقرار وزارة العدل الإفراج عن الملاحظات، حيث اعتبرته رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي، أول من أمس، بأنه يشكل «مسألة أمن قومي». واعتبرت رئيسة لجنة الرقابة والإصلاح في مجلس النواب، كارولاين مالوني، أن «هذه التقارير المدوّنة تبيّن أن الرئيس ترامب أعطى توجيهات مباشرة لأعلى وكالة لإنفاذ القانون في بلادنا، باتّخاذ خطوات لإبطال انتخابات حرّة ونزيهة في الأيام الأخيرة من ولايته».

وإذا كانت «مطاردة الساحرات»، وهو المصطلح الذي أطلقه ترامب على سعي الديمقراطيين خلال عهده للإطاحة به، قد تخطت ولايته الوحيدة، مع سير الملفات التي تطاوله قدماً، إلا أن ذلك لم يحجب النفوذ الذي راكمه الرجل داخل الحزب الجمهوري، وهو ما يسعى حالياً إلى توظيفه في حملات جمع التبرعات للحزب، على أن يؤدي ذلك إلى أن يكون له كلمة فاصلة في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، والتي يسعى فيها الجمهوريون إلى قلب الخسائر التي منيوا بها في انتخابات خريف 2020. وفي هذا الصدد، أظهر تقرير عن تمويل الدعاية للحزب الجمهوري الأميركي أن ترامب ساعد في جمع أكثر من 56 مليون دولار من مانحين عبر الإنترنت خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام، في دلالة على نفوذه داخل الحزب. وأفاد التقرير الذي أعدته منصة «وينريد»، أبرز منصات جمع التبرعات للجمهوريين عبر الإنترنت، أن لجنة «ترامب اجعل أميركا عظيمة مجدداً»، التي تجمع الأموال للحزب الجمهوري ولجماعات جمع الأموال التي يسيطر عليها الرئيس السابق، جلبت أكثر من 34 مليون دولار خلال هذه الفترة. كما نجحت لجان جمع الأموال الخاصة بترامب، إلى جانب مجموعة أخرى تجمع الأموال حصرياً لها، في جلب أكثر من 22 مليون دولار من خلال منصة «وينريد». وتُظهر المبالغ المجمعة أن ترامب ما زال يحظى بنفوذ قوي على القاعدة الشعبية للحزب، حتى بعد انتهاء فترة ولايته المضطربة التي استمرت أربع سنوات في يناير الماضي.

(رويترز، فرانس برس)

استجوبت لجنة التحقيق باقتحام الكونغرس ضباطا في الشرطة (Getty)

تفرّد صالح ينذر بتعقيدات

تهديدات للمسار السياسي في ليبيا

يسعى رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح لإقرار الإطار الدستوري للانتخابات خلال جلسة للبرلمان غداً الإثنين، وسط مخاوف من أن يؤدي ذلك إلى انهيار العملية السياسية

طرابلس ـ **العربي الجديد**

على وقع الدعوات الدولية المتزايدة لتمهيد الطريق أمام الانتخابات الليبية في موعدها المقرر في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، وإزالة كل العقبات أمامها، تبرز تعقيدات جديدة تنذر ليس فقط بتهديد هذا الاستحقاق بل انهيار العملية السياسية برمتها في ليبيا، وذلك مع سعي رئيس مجلس النواب عقيلة صالح لإقرار إطار دستوري للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة، بشكل منفرد ومن دون إشراك المجلس الأعلى للدولة، وباعتماد انتخاب رئيس الدولة مباشرة من الشعب ومع توزيع جديد للدوائر الانتخابية، وسط تخوّف من أن يكون ذلك استمراراً لمبدأ المحاصصات الإقليمية، وفي ظل اتهامات لأطراف خارجية بدعم خطوة صالح.

وعلى الرغم من استمرار البعثة الأممية في التعويل على ملتقى الحوار السياسي لإنجاز الإطار الدستوري للانتخابات وتجاوز الخلافات التي طرأت بين أعضائه خلال اجتماعهم بداية الشهر الماضي، وذلك من خلال لجنة التوافقات التي بدأت أعمالها الإثنين الماضي عبر الفيديو، إلا أن عقيلة صالح دعا النواب إلى جلسة غداً الإثنين، حول «قانون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، واعتماد توزيع الدوائر الانتخابية»، وفق بيان للمتحدث الرسمي للمجلس عبد الله بليحق، الذي أوضح أن عملية التصويت على القانون ستجرى «بمن حضر» من النواب.

وقالت مصادر برلمانية لـ«العربي الجديد» إن مقترح القانون المنتظر طرحه خلال جلسة البرلمان الإثنين، ينصّ على انتخاب رئيس الدولة بشكل مباشر وفقاً لتوزيعة جديدة للدوائر الانتخابية في البلاد. وأوضح أحد المصادر أن «انتخاب الرئيس سيكون وفقاً لتقسيم 32 دائرة انتخابية بدلاً من 13 دائرة»، مشيراً إلى أن صالح سيطلب من النواب التصويت على المقترح كاملاً بماديته الخاصتين بانتخاب الرئيس والتوزيع الجديد للدوائر الانتخابية.

وكان صالح قد استبق الجلسة بالتحذير من أن ليبيا ستعود «إلى المربع الأول» وإلى الاضطرابات إذا تأجلت الانتخابات. وقال لوكالة «رويترز» بداية الأسبوع الحالي «إذا تعطّلت الانتخابات، سوف نرجع للمربع الأول»، محذراً من أن حكومة جديدة موازية ستظهر في الشرق. وعن فشل ملتقى الحوار السياسي في الاتفاق على الإطار الدستوري للانتخابات خلال اجتماعه بداية هذا الشهر، قال صالح إنه لا حاجة لاجتماع أعضاء اللجنة البالغ عددهم 75 عضواً. وأضاف «لدينا إعلان دستوري... نحن لسنا بحاجة إلى الالتفاف وضياع الوقت. ولا مساومة».

وفي أول تعليق على دعوة صالح لجلسة الإثنين، قال المتحدث الرسمي باسم المجلس الأعلى للدولة محمد عبد الناصر إن «تنسيب قانون الانتخابات للنواب فقط يعد جهلاً فاضحاً بنصوص ومواد الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي»، مضيفاً في تصريح «لن نسمح بتمرير هذه الترهات». وفيما اتهم صالح بـ«إفساد وتعطيل وتأجيل الانتخابات والطعن في مشروعيتها»، حمّل عبد الناصر البعثة الأممية والمجتمع الدولي مسؤولية إصدار مجلس النواب «تشريعات باطلة للانتخابات»، ومحاولة فرضها. وكان المجلس الأعلى للدولة، قد أكد في بيان صدر عنه في 22 يوليو/ تموز الماضي أن «إقرار قانون الانتخابات العامة هو من اختصاص مجلسي النواب والدولة... وأن أي تصرف أحادي من الجهتين يعتبر مرفوضاً طبقاً للنصوص الدستورية».

وتأتي جلسة البرلمان بعد اجتماع روما، الذي بدأ الإثنين الماضي، بين أعضاء اللجنة البرلمانية المشكّلة من قبل صالح لصياغة قانون الانتخابات، مع رئيس المفوضية العليا للانتخابات عماد السائح. وفيما لم تعلن اللجنة البرلمانية عن نتائج اجتماعها بالسائح في روما، الذي انتهى الخميس الماضي بشكل رسمي، أكدت مصادر ليبية لـ«العربي الجديد» أن الاجتماع واجه ارتباكاً كبيراً بعد رفض أعضاء اللجنة البرلمانية

حذر صالح من عودة ليبيا للمربع الاول (Getty)

دعا صالح لجلسة برلمانية غداً لبحث قانون الانتخابات

مشاركة ممثلي المجلس الأعلى للدولة في الاجتماع إثر مطالبة البعثة الأممية بذلك.

وأثار تدخّل السائح في عملية إعداد القوانين الانتخابية اعتراضات سياسية، ومخاوف من جرّ المفوضية العليا للانتخابات إلى أتون الصراع السياسي والسماح لها بتجاوز دورها الفني الذي نصّ عليه قانون إنشائها. حتى إن عضو مجلس النواب عمار الأبلق، وصف دور السائح بـ«المشبوه»، متهماً أطرافاً دولية بدعم تدخّله لـ«صب الزيت على النار» لصالح مكاسبها. وتحدث الأبلق، في تصريح لتلفزيون ليبي، عن وجود العديد من الدلائل عن تدخّلات دولية في عمل المفوضية وتوجيه رئيسها، منها تلقي المفوضية أكثر من مليون يورو من فرنسا، وتنظيم إيطاليا للاجتماع الأخير الذي تم إقصاء مجلس الدولة منه. ورأى الأبلق أنها شواهد تثير الشبهة بتدخّل تلك الأطراف في مقترح إعادة توزيع الدوائر الانتخابية التي تقدّم بها السائح لتمرير مصالح بعض الدول، معتبراً أن «تقسيم السائح للبلاد إلى أقاليم برقة وطرابلس وفزان ليس له وجود دستوري ولا سند قانوني، لأنه يريد بذلك فرض واقع جديد وتقسيم الدولة إلى ثلاث دول».

وعن ذلك، رأى أستاذ العلوم السياسية الليبي، المتابع للمسار الدستوري في البلاد، عيسى الغزوي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «صالح يستخدم صلاحياته كرئيس لمجلس النواب لخدمة مواقفه التي بات من الصعب تبيّن أهدافها الحقيقية»، معتبراً أن عزمه تمرير القانون الانتخابي بمن حضر مستنداً على ثغرات في اللائحة الداخلية يهدف إلى الضغط على المسار الدستوري لتوجيهه نحو القبول بالقانون المقترح من قبله واستثمار عامل الوقت الفاصل عن موعد الانتخابات الذي بدأ يتبدد.

ولفت إلى أن المخاطر تتصل بمضمون مقترح قانون الانتخابات المنتظر أن يطرح على النواب يوم غد الإثنين، وتحديداً في جانب التوزيع الجديد للدوائر الانتخابية، موضحاً أن «ما تسرّب حتى الآن عن عدد الدوائر الجديدة هو زيادة 19 دائرة عن العدد السابق، لكن المخاوف حول إمكان أن يخدم ذلك حديث عقيلة صالح المستمر عن العودة إلى الأقاليم الثلاثة التاريخية (برقة وطرابلس وفزان)»، معتبراً ان إصرار صالح على إقصاء مجلس الدولة والتفرد بإصدار قانون الانتخابات مقدمة لمزيد من التأزيم السياسي. وعن مشاركة السائح باجتماع روما، قال الغزوي «من سيقبل نتائج الانتخابات بإشراف عماد السائح الذي أصبح يساند طرفاً على آخر والانتقادات كبيرة جداً له».

ورأى الغزوي أن دولاً متدخلة في ليبيا تسعى لتكريس منطق المحاصصة وفق الأقاليم الثلاثة في عملية انتخاب المجلس الرئاسي وتشكيل الحكومة الحالية من قبل ملتقى الحوار السياسي الذي شكّلته البعثة الأممية، معتبراً أن مسار التأزيم الحالي هدفه تجديد العملية السياسية وفق هذا المنطق وإلا انهيار العملية السياسية برمتها.

وعن دور البعثة الأممية والمسار الذي تعمل عليه مع ملتقى الحوار السياسي من خلال لجنة التوافقات، اتهم الغزوي البعثة بترك فراغ في مسار الإعداد للعملية الانتخابية، ما سمح للمعرقلين وعلى رأسهم مجلس النواب للتحرك بحرية، مشيراً إلى أن البعثة قد تكون تسير في ركاب سياسات بعض الدول التي تنتهج العمل من خلال حلفائها المحليين لضمان مصالحها قبل إنتاج طبقة سياسية جديدة قد تفرزها الانتخابات.

في غضون ذلك، تبرز أيضاً مخاوف من تأثير بقاء المرتزقة في ليبيا على الانتخابات المرتقبة. ودعا خبراء حقوقيون تابعون للأمم المتحدة، الجمعة، جميع المرتزقة والمتعاقدين الخاصين المرتبطين بهم إلى مغادرة ليبيا، معتبرين أن رحيل هؤلاء شرط مسبق حيوي لإجراء انتخابات سلمية. وقالت جيلينا أباراك، رئيسة فريق الأمم المتحدة العامل المعني باستخدام المرتزقة، في بيان، إن «استمرار تجنيد المتعاقدين والمرتزقة ووجودهم في ليبيا بعد 9 أشهر من وقف إطلاق النار يعوق التقدّم في عملية السلام، ويشكّل عقبة أمام الانتخابات المقبلة». وأضافت «إذا كانت الانتخابات ستُجرى في ديسمبر 2021 كما هو مقرر، فيجب أن يكون الليبيون قادرين على القيام بهذه العملية في بيئة آمنة، ووجود هذه الجهات الفاعلة يعوق ذلك».